

الدرس العاشر : بعنوان الدروس المستفادة وفيها ثلاث محاور:

المحور الاول : الاصلاحات في الجزائر: الحصيلة والمستقبل.

المحور الثاني. الإصلاح الإداري في الجزائر... من أجل ترشيد الأداء في الجهاز الإداري

وتحسين التدبير العمومي:

المحور الثالث: ارتباط الإصلاح السياسي بإصلاح على المستوى الاقتصادي.

الهدف : يهدف هذا الدرس الى تقديم حوصلة شاملة لما تم تناوله مع التركيز على مجموعة من العناصر التي يعتقد ان تشكل اضافة ودعم للمستوى المعرفي للطالب خاصة في مايتعلق بالحصيلة والمستقبل الذي يمكن ان ننظر من خلاله للإصلاح بمختلف مستوياته واشكاله .

مقدمة:

تنتطق الدراسة في مقارنتها لموضوع الإصلاح بمختلف مجالاته (سياسي، إداري

وحتى اقتصادي) من عدة مسلمات أساسية:

• **تركز الأولى** على أن الإصلاح الذي هو نقيض الإفساد كما ورد في لسان العرب معناه التقويم والتغيير نحو الأحسن والأرقى، ويصبح كل خطوة تخطوها السلطة أو حتى المجتمع من خلال ما تتخذه من إجراءات إصلاحية على المستوى السياسي أو الإداري أو الاقتصادي، إنما تتوخى من خلالها تقويم الوضع القائم وتغييره نحو الأحسن

• **وتركز الثانية** على أن الإصلاح له ارتباط وثيق بمفاهيم المصلحة والمفسدة، وتصبح بذلك الغاية الأولى من الإصلاح هي السعي نحو تثبيت المصالح العامة ودرء المفسدات عامة بما يعود بالنفع على المجتمع، ومن ثم يصبح الهدف الأول والأخير للعملية الإصلاحية بمختلف مستوياتها هو تحقيق أكبر قدر من المصالح العامة ودفع أو القضاء على أكبر قدر من المفسدات العامة، بما يعود بالنفع على المجتمع وتحقيق نهضته وتبوءه لمكانة متقدمة ضمن باقي المجتمعات.

• أما الثالثة فتؤكد أن الإصلاح هو إرادة وفعل تحويلي من وضع معين إلى وضع آخر من المفروض أن يكون أفضل من سابقه.

وتسعى هذه الدراسة من خلال التطرق إلى مختلف محطات الإصلاح المفصلية التي مرت بها الجزائر منذ استقلالها وأهم الأحداث التي ساهمت في بلورة المشهد السياسي للبلاد،

وما ترتب عنها من اصلاحات سياسية، وما استتبعها من اصلاحات إدارية واقتصادية كواحدة من أبرز منتجاتها، إلى الوقوف على ما حققته من تغيير نحو الافضل للمجتمع.

المحور الأول. الاصلاحات في الجزائر: الحصيلة والمستقبل.

أولاً: محطات إصلاحية متعددة وإصلاح سياسي متعثر.

ارتبطت أهم المحطات الاصلاحية التي خبرتها الجزائر بعوامل شكلت في معظمها أحداث مفصلية من أجل التغيير المنشود، وأسست لضرورة إحداث إصلاح عميق للمرحلة القادمة التي ترقو إرساء معالم جزائر جديدة، وتتمثل أهم هذه الأحداث:

• شكلت أحداث الخامس من أكتوبر أول حدث مفصلي ترتب عنه مبادرة النظام السياسي بالإصلاح. وإن كان للعوامل الداخلية متمثلة في الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية سببا في اندلاع الأحداث وشكلت في الوقت نفسه ضغوط البيئة الداخلية على حد التحليل الإستوني، لعبت العوامل الخارجية هي الأخرى متمثلة في انهيار المعسكر الاشتراكي بنموذجه السياسي القائم على الحزب الواحد، والاقتصادي القائم على الاقتصاد الموجه، عامل ضغط خارجي، ساهم إلى جانب تلك الأحداث في الضغط على النظام من أجل تبني الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى جانب الإصلاح الإداري.

وقد ترتب عن تلك المبادرة الاصلاحية تبني مبادئ جديدة لم تعهدها الجزائر سابقا جسدتها أحكام مواد دستور 23 من فيفري 1989؛ فأقر الدستور لأول مرة منذ الاستقلال مبدأ التعددية الحزبية، وفسح المجال للتنافس السياسي، والتداول على السلطة، والكثير من المبادئ التي تعبر عموما عن الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي، وهي نفس المبادئ التي أكدها التعديل الدستوري في 28 من نوفمبر سنة 1996، الذي كان أولى خطوات مبادرة السلطة استئنافها لمسار الاصلاحات السياسية، بعد مرحلة انتقالية استمرت من 1992 إلى غاية 1996. تلاه قانون الانتخابات في 06 مارس 1997 ثم قانون الأحزاب في نفس التاريخ.

• وقد كانت للأحداث التي شهدتها البيئة الإقليمية /العربية في إطار ما عرف ب"الربيع العربي" ابتداء من نهاية سنة 2010 وحملت مطالب التغيير والاصلاح السياسي، ثاني حدث مفصلي شكل ضغطا على النظم السياسية العربية عموما خاصة تلك التي لم تشهد

حراكا شعبيا احتجاجيا كما شهدته دول الحراك (تونس، مصر، سوريا، ليبيا)، لكنها تأثرت برياحه، تأثر عكسه مبادرات الإصلاح السياسي.

ولأن الجزائر لم تكن بمعزل عن هذه الأحداث فقد بادر الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في أبريل 2011 للإعلان عن حزمة من الإصلاحات السياسية خصت تعديل بعض النصوص التشريعية التي لها علاقة بالممارسة الديمقراطية وتدعيم دولة القانون. وقد شملت قطاعات الإعلام، وقانون الأحزاب السياسية، والنظام الانتخابي، والتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة، وحالات التنافي مع العضوية النيابية، والجمعيات المدنية.^أ ولأن مسار الإصلاح السياسي في الجزائر عادة ما يأخذ شكل إصلاحات دستورية، فقد اختتمت ورشة الإصلاحات السياسية التي بدأها النظام السياسي في سنة 2011 بإصدار تعديل دستوري جديد (2016)، تميز بإدخال أربع مواد جديدة وتعديل 67 مادة، وإضافة 23 مادة بصيغة المكرر.

وقد اعتبره العديد من المراقبين بمثابة الإصلاح السياسي الذي طال انتظاره لما حمله من آليات فعالة في بناء دولة القانون والمؤسسات، والانتقال نحو ديمقراطية الحياة السياسية، خاصة مع ما تضمنته مواده من أحكام كثيرة تتعلق ب:^ب

- بتعزيز دور السلطة التشريعية، وتقوية دور المجلس الشعبي الوطني في مراقبة عمل السلطة التنفيذية (تعديل المادة 84)؛
- والتأكيد على مبدأ التداول على السلطة من خلال تحديد الفترة الرئاسية وحصرها في عهدتين فقط بعد أن كانت مفتوحة (المادة 74).

• شكل حراك الثاني من عشرين من شهر فبراير سنة 2019 ثالث حدث مفصلي في تاريخ الجزائر وإصلاحاتها السياسية، فقد شكل الحراك الشعبي الذي عبر عن رفضه لمنظومة سياسية باتت مأزومة واستطاع تحييدها من المشهد السياسي، ضغوط البيئة الداخلية وتطلعات الشعب الجزائري للتغيير. وترتب عن ذلك جملة من الإصلاحات أهمها:

- تعديل القانون الأسمى للبلاد الذي يمثل "حجر الأساس لبناء الجمهورية الجديدة" وباكورة الإصلاحات المعلن عنها ضمن مسعى التغيير الجوهري الذي شرع فيه؛

- فتح ورشات إصلاحية أخرى الغاية منها الترسخ الفعلي للديمقراطية والتجسيد الحقيقي لدولة الحق والقانون وتعزيز الحريات الأساسية. وفي صدارة هذه الإصلاحات:^ج

- مراجعة القانون المتعلق بنظام الانتخابات الذي يشكل بالنسبة لرئيس الجمهورية شرطا أساسيا لـ"أخلاق الحياة السياسية وإعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة"، فمن شأن القانون الجديد للانتخابات تحديد مقاييس وشروط الترشح بوضوح، مع ضمان "تجريم تدخل المال الفاسد في العمل السياسي وشراء الأصوات والذمم".
- إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار إضفاء تعديل على قانون الأحزاب مستقبلا من أجل إعادة الثقة في العملية الديمقراطية والآلية الانتخابية، في إطار الارتقاء بالمشهد السياسي إلى مستوى تطلعات الحراك الشعبي.

ثانيا. في أسباب تعثر مسيرة الإصلاح السياسي:

لقد خبرت الجزائر منذ سنة 1989 العديد من المحطات الإصلاحية المهمة (1996، 2012، 2016) ترتب عنها مخرجات كثيرة كان أبرزها الإصلاح الدستوري كأحد المؤشرات التي يمكن من خلالها أن نقيس مدى جدية السلطة السياسية في الدفع نحو مسار إصلاحي عميق، لكنها لم تسهم في إحداث التغيير السياسي المنشود، ولم تخرج حسب العديد من المتابعين من كونها لحظة إصلاحية مؤقتة ستزول بمجرد زوال العوامل الضاغطة. وقد أثبتت الأحداث التي عاشتها الجزائر في إطار الحراك الشعبي لـ 22 من فيفري 2019، أن كل الإصلاحات السياسية التي عرفتها البلاد لم تستطع أن تصل بنا إلى بناء نظام سياسي متوازن، بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة وفعالة، كما أخفقت هذه الإصلاحات في بناء دولة الحق والقانون.

ويعتقد بعض الدارسين أن مرد هذا الإخفاق يعود إلى ثلاث نقاط أساسية:^{iv}

الأولى: غياب الإرادة السياسية الحقيقية، لدى صانع القرار في إحداث تحوّل وإصلاح سياسي مؤثر، فكثيرا ما كانت الإصلاحات عبارة عن «لحظة إصلاحية مؤقتة» ناتجة عن بيئة ضاغطة وليس عن قناعة راسخة بضرورة الإصلاح، فبمجرد زوال البيئة الضاغطة، يعاود صانع القرار إنتاج نفس السلوكات السابقة التي أدت للأزمة.

الثانية: فشل النخب السياسية الحاكمة والمعارضة في بناء مؤسسات قوية، فعندما يفشل البرلمان لعقود في تشريع قانون واحد وهو المؤسسة المخول لها ذلك، وعندما تعجز الأحزاب السياسية عن أداء وظائفها السياسية اتجاه مناضليها والمواطنين، ويتحول المجتمع المدني إلى ناطق باسم السلطة التنفيذية عوض أن يكون همزة الوصل بينها وبين المواطن، عندها،

س يكون الإصلاح عقيماً.

الثالثة: مرتبطة بالمشاركة الشعبية في هذه الإصلاحات، فغالبا الإصلاحات التي تمت في الجزائر، كان الشعب الجزائري مغيب وبعيد عنها نتيجة حالة الاغتراب السياسي الذي كان يعاني منها المجتمع الجزائري، وبالتالي لم يشعر بأنه معني بهذه الإصلاحات بالرغم من أنها موجهة له بالدرجة الأولى، وهو ما زاد من اتساع الهوة، وعدم الثقة بين النخبة السياسية (حكماً ومعارضاً) وبين الشعب الجزائري.

ثالثاً: آفاق الإصلاح السياسي في الجزائر:

تقتضي المسيرة الإصلاحية في الجزائر والبحث في آفاق الإصلاح السياسي التساؤل عن سبل تحقيق اصلاح حقيقي بعيداً عن إعادة إنتاج نفس السلطة الحاكمة، إصلاح يروج التغيير الديمقراطي، ويتمشى ومتطلبات وضرورات التغييرات التي عرفها المجتمع. إصلاح يأخذ بعين الاعتبار:

- نسبة شباب المجتمع الجزائري، وازدياد الوعي السياسي؛
 - انتقال الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري من ثقافة تقليدية للفعل السياسي قائمة على وجود أحزاب سياسية، إلى ثقافة سياسية حديثة ثقافة رقمية تمنح لكل شخص حرية الحضور والتعبير الحر والوجود الفكري والسياسي من خلال علاقات تواصلية لا تعرف معنى التراتبية؛
 - دخول المجتمع الجزائري في تناغم مع الفلسفة العالمية الجديدة التي لا تؤمن بالأطر التقليدية، وتعبّر عن ذاتها من خلال وسائط التواصل الاجتماعي
- وإذا كان المتابعون قد أجمعوا أن الحراك الشعبي في الجزائر منح فرصة تاريخية جديدة للشروع في عملية إصلاح سياسي عميق ترتكز على تغيير فلسفة الحكم، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فإن هذه العملية لا بد أن تسفر مشاريعها الدستورية والاقتصادية والاجتماعية عن تحول على المستوى المؤسسي ركيزته بناء دولة مؤسسات قائمة على الحق والقانون من جهة.

من دون اغفال احداث تغيير على المستوى الممارساتي وما يتطلب ذلك تخلق بيئة حاضنة للتغيير، وكذا تُجذّر التغيير في العقول بوصفه ثقافة، لكي تنتج سلوكاً يحمل مشروع التغيير والتنمية. فتتغلغل أفكار التغيير في مسامات المجتمع كله، لتؤسس ثقافة تنتج سلوكاً همّه التغيير، وعندما تكتمل حلقاته، سينتج لا محالة إصلاحاً سياسياً^٧.

المحور الثاني. الإصلاح الإداري في الجزائر... من أجل ترشيد الأداء في الجهاز الإداري وتحسين التدبير العمومي:

مع ما شهدته البلاد من أحداث منذ أكتوبر 1988 التي ترجمت سحب الشعب ثقته من الدولة لعدم قدرتها على تحقيق ما كان يحلم به المواطن من عدالة اجتماعية، وما ترتب عنها من تبني لدستور جديد لسنة 1989 وتعديله الدستوري لسنة 1996، رسم طريق مغاير لسابقه (على المستوى السياسي والاقتصادي)، ورفعا عاليا تحدي التحديث الإداري والتعايش مع الحقائق الوطنية والتطورات الدولية، دخلت الدولة منذ تلك الأحداث في سباق من أجل إحداث تغييرات في أقرب الآجال، فاعتمدت العديد من الإصلاحات الإدارية (كما السياسية والاقتصادية).

أولا. الإرث التاريخي للممارسات الإدارية داخل الجهاز الإداري:

شهدت الجزائر منذ سنة 2017 تسريع وتيرة الإصلاحات الإدارية تجسدت في عدة قطاعات حساسة وعلى علاقة مباشرة مع المواطن، بالاعتماد على نصوص تشريعية جديدة مواكبة للتغييرات الحاصلة في الجزائر والعالم وعلى استغلال أمثل للتكنولوجيات الحديثة. لكن تلك المبادرات الإصلاحية لم تمنع العديد من المنتبعين تأكيدهم ما تعانيه الإدارة الجزائرية من مشاكل منذ الاستقلال إلى غاية حراك 22 فيفري 2019 الذي ترتب عنه اعتماد العديد من الإصلاحات سيما ما تعلق منها بالجهاز الإداري والتي ما زالت تراوح مكانها بسبب استئراء الفساد الإداري الذي تغول على الدولة، فباتت رهينة تراكمات عقود من الفساد الإداري الذي فرخ العديد من الآفات حرمت الدولة من النهوض، والمواطن من الرخاء.

ويعتقد بعض الدارسين مثل الأستاذ قوي بوحنية أن مرد فشل السياسات الإصلاحية

في الجزائر مرتبط بسببين مهمين:^{vi}

يتعلق الأول بتركيز الخطاب المتعلق بإصلاح هياكل الدولة على إصلاح البنى والهياكل دون إصلاح السلوكيات: فهو إصلاح للبنى والهياكل والقواعد وإعادة توزيع الاختصاصات وموارد السلطة داخل المنظمات ومختلف المستويات الإدارية، بهدف تخفيف المركزية وتوسيع اللامركزية من دون أن يرافقه إصلاح سلوكيات الإدارة وأعاونها.

ويتعلق الثاني بموقف الفاعلين ويقصد هنا أعوان الدولة من الأفكار الإصلاحية نفسها: فقد بينت دراسات إصلاح الدولة أن علاقة الفاعلين بالأفكار الإصلاحية غامضة، وأن أغلبهم يقف مواقف متعددة ومتباينة، ويتعامل مع إصلاح الجهاز الإداري إما مشجعا أو معرقا انطلاقا من استعداداته الذهنية والمعرفية.

ويضيف آخرون عاملا ثالثا مهما ساهم في تدهور أداء الجهاز الإداري، ويتعلق بالإرث التاريخي للممارسات الإدارية داخل الجهاز الإداري^{vii}؛ مؤكدين أن البيروقراطية في جانبها السلبي الذي يحيل على الروتين والفساد وكثرة الإجراءات، إنما تعود جذورها التاريخية إلى فترة الحكم العثماني الذي أسس للأجيال الأولى من سلسلة البيروقراطية التي تعتمد على مجموعة من الموظفين في سلم تراتبي طويل يحول دون مرونة الإدارة في الخدمات الحكومية.

مرورا بفترة الحكم الاستعماري الذي رسّخ عقلية مكبلة للإدارة باختراع تنظيم إداري تكثر فيه الأجهزة الإدارية، وتُصبح معه مصادر القرار والخدمة الحكومية تعتمد على أوراق وموافقات العديد من الأجهزة، وهو ما يفتح المجال لكثرة التعقيدات والتشابك بين الهياكل الإدارية من جهة، واللجوء لاستعمال الوسائل غير القانونية في الحصول على الخدمات الإدارية كالنفوذ والرشوة من جهة أخرى.

ترتب عن هذه العوامل الكثير من الأمراض التي كانت ومازالت تنخر الجهاز الإداري وتحول دون أن تلعب الإدارة في الجزائر دورا في العملية التنموية الشاملة، ودون أن تكون في مستوى تطلعات الجزائريين في الحصول على خدمة عمومية كفأة. وعلى تعدد هذه الأمراض يمكن حصر أهمها في: تصلب البيروقراطية والمركزية الشديدة اللذين ترتبا عنهما العديد من الأعراض السلبية الأخرى كالروتين الإداري، التسبب الإداري، الفساد الإداري، اللامبالاة، استغلال النفوذ.^{viii}

لكن رغم هذه الصورة السلبية عن الإدارة الجزائرية والتي أكدتها خطابات السلطة السياسية عبر مراحل زمنية مختلفة، وعلى لسان الرجل الأول في البلاد؛ منذ فترة حكم الرئيس السابق زروال الذي أكد على أهمية الإصلاح والتغيير الجذري في أسلوب الإدارة للقضاء على المظاهر السلبية المنتشرة بكثرة في دواليب الجهاز الإداري وعلى رأسها البيروقراطية والاستبداد والتعسف والمحسوبية.

مرورا بالرئيس السابق أيضا بوتفليقة في خطابه لسنة 1999 الذي أكد على حجم الفساد الإداري بقوله "إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب...".^{ix} وصولا عند الرئيس الحالي عبد المجيد تبون الذي لم يُخف سخطه من الفساد الإداري الذي تغول على الدولة، وقد ضاق ذرعا من هذه الممارسات واستشاط غضبا في وجه البيروقراطية علنا، مرة أولى في حديثه لوسائل إعلامية، ومرة ثانية خلال ترؤسه للقاء حول الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.^x

تبقى المبادرات الإصلاحية موجودة عبر محطات زمنية متتالية، حاولت من خلالها السلطة تحسين صورة أداء الجهاز الإداري باتخاذ إجراءات وقوانين وقرارات كثيرة شملت العديد من المجالات، واستهدفت معالجة مختلف الاختلالات في النشاط الإداري.

ثانيا. الإصلاح الإداري بين عصرنة الإدارة وإرساء حوكمة محلية:

توصلت دراسات الكثير من علماء الإدارة إلى وضع تعريفات متعددة لمفهوم الإصلاح الإداري. وعلى تعدد هذه التعريفات فإن الدراسة هنا تنطلق من مسلمة رئيسية، وتبحث في الكيفية التي يمكن من خلالها أن يسهم الإصلاح الإداري في تحقيق رفاهية المجتمع/ المواطنين.

وتأتي الإجابة هنا لتؤكد أن الإصلاح الإداري المطلوب لا يقتصر فقط على العملية الإدارية الفنية، فهو يتجاوز الفهم الجزئي للإدارة والمتمثل في الإصلاحات الهيكلية أو تحديث الأجهزة والأنظمة الإدارية، ليشمل التأثيرات المتبادلة مع البيئة الكلية، بمعنى تأثيرات البيئة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية على نشاطات الإصلاح الإداري من جهة.^{xi}

وأن أي عملية إصلاحية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار بمسائل الإصلاح الإداري المرتبطة بتخفيف المركزية وتطوير الأطر البشرية وهو ما يمكن أن يتحقق في ظل الحوكمة المحلية من جهة أخرى.

1. التوجه نحو الإدارة الإلكترونية:

يقود الحديث عن الإدارة إلى الحديث عن واجهة الدولة، فالإدارة هي أداة الدولة/ الحكومة في تنفيذ السياسات والقرارات، وهي الزاوية التي ينظر من خلالها المواطن إلى

المسئول وإلى النظام الذي يحكمه، لذلك ارتبطت في كثير من محطات الإصلاح السياسي بإصلاح الجهاز الإداري.

ولما كان الجهاز الإداري مؤشر مؤثر جداً في العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية/ النظام، فهي تشكل إما عامل استقرار وطمأنينة، كما يمكن أيضاً أن تكون عامل استفزاز وإثارة، خاصة في ظل ما يعترها من نقشي للبيروقراطية والفساد الإداري وغيرها من السلوكات الإدارية السلبية.

وتتعلق الكثير من المداخل النظرية المفسرة لعملية الإصلاح الإداري كما هو الحال بالنسبة لمحل الإدارة العامة الجديدة وإصلاح الجهاز الحكومي من وجود تداخل في الحياة العملية بين الشؤون السياسية والإدارية ودور الإدارة في صنع وتنفيذ السياسات، مما يتطلب بالضرورة تحديث الجهاز الإداري من أجل الرفع من كفاءته في تقديم الخدمات والحرص على جودة الخدمات المقدمة. وذلك انطلاقاً من أن المواطن هو زبون وإرضاءه من خلال تقديم خدمات ذات جودة أمر مهم لا بد أن تأخذ عملية إصلاح الجهاز الإداري بعين الاعتبار.

إلى جانب ما لعبته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من دور مهم ليس فقط في تسهيل معيشة الحياة اليومية للبشر، ولكن كأداة فعالة في تعزيز التنمية في المجتمع أيضاً. وهو ما فرض على الجزائر كغيرها من الدول الأخرى التوجه نحو تبني التقنيات المعاصرة في العديد من القطاعات والتحول في نوعية تقديم الخدمات للأفراد.

وقد جاء مشروع الجزائر الإلكترونية (2013) محاولاً مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات ومنها الإدارة/الحكومة الإلكترونية، كنمط من الأنماط الإدارية المعاصرة والمستحدثة تركز بالدرجة الأولى على السرعة في أداء الخدمات، ونوعية وجودة تقديم هذه الخدمات.

2. الحوكمة المحلية:

أثبتت الكثير من التجارب التنموية العالمية أن الحوكمة المحلية هي أساس التنمية المحلية؛ فباعتبارها نسقا متكاملًا من الآليات و الميكانيزمات المؤسسية، ستدفع باستدامة التنمية المحلية وترقية الوحدات المحلية بالإضافة إلى تحسين الخدمات العمومية المنشودة.

وتكمن أهمية الحوكمة المحلية في:

- تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة.
- تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا.
- العمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية، مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لإنجاز المعاملات.

وقد دفعت التقلبات الاقتصادية الاخيرة وانعكاساتها الاجتماعية الجزائر إلى إعادة النظر في سياساتها التنموية خاصة على المستوى المحلي، فكان الانتقال نحو الحوكمة المحلية ومحاولة تجسيد آلياتها؛ من خلال مجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست الولاية والبلدية عبر تعديلات قانونية تهدف في معظمها إلى توسيع استقلاليتها، وتوطيد علاقة الادارة المحلية بالفواعل المحليين، إلى جانب عصرنة الادارة العمومية.^{xii}

وتضمنت الخطابات السياسية الجزائرية افصاحا جليا عن رغبة حكومية شديدة لبلوغ الحوكمة بمعاييرها العالمية، وسطرت لذلك العديد من البرامج والمقترحات تَضْمَن معظمها ضرورة إعادة النظر في تنظيم وتسيير الجماعات المحلية عبر توسيع أدوارها بشكل دوري بحيث تستجيب إلى المعايير الدولية في مجال تسيير المدن وتقديم الخدمات.

وقد عكس الإطار القانوني من خلال قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 عبر العديد من مواده لاسيما (المادة 11، 12، 14)، وقانون مكافحة الفساد رقم 06-01، والمنشور الوزاري الصادر في 14 نوفمبر 2012 المتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتأهيل المرافق العمومية، التوجه العام نحو تبني الحوكمة المحلية كآلية ضرورية لتمكين الوحدات المحلية.

المحور الثالث: ارتباط الإصلاح السياسي بإصلاح على المستوى الاقتصادي.

تجمع أدبيات الانتقال الديمقراطي على العلاقة التلازمية ما بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، فلا يمكن أن يتحقق إصلاح سياسي من دون ربطه بالإصلاح الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا. فالجزائر تحتاج إلى إصلاحات شاملة تستهدف وضع حد لمعاناة الشعب الجزائري، وإعادة تأطير الحياة الاقتصادية وتطهيرها من مكونات الفساد والتداخل مع المال السياسي، وتحول عوائد النفط إلى تنمية اقتصادية حقيقية تخرج الشعب من التهميش والاقصاء إلى التطور والتقدم.

أولا. ارتباط التنمية الاقتصادية بالإصلاح السياسي:

تكمن الأهمية من التنمية الاقتصادية في عملية الإصلاح السياسي خصوصاً في أن تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية من شأنه أن يسهم في زيادة فاعلية النظام السياسي الجزائري، فيبدأ الشعب في التفكير المزدوج؛ في الحصول على مكاسب اقتصادية متعددة أولاً، والتفكير بزيادة نسبة المشاركة السياسيّة من أجل دعم وبناء الثقة بينه وبين النظام ثانياً.^{xiii}

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا: هل يكمن أن تحقق الجزائر إصلاحاً اقتصادياً يضيف إلى تحقيق التنمية ورفاهية المجتمع بعيداً عن الاقتصاد الريعي؟ ألم يؤد اعتماد اقتصادها على ما يتم تحصيله من جباية بترولية كمورد أساسي ووحيد لتمويل برامج التنمية، إلى مقايضة المطالب السياسية بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية في إطار ما عرف بسياسة شراء السلم الاجتماعي؟

وإذا كانت أدبيات الاقتصاد السياسي تزخر بالكثير من النظريات المفسرة لتراجع مشاريع التنمية في ظل الاقتصاديات الريعية سواء في حالة الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، وما ينجم عنها من سوء استخدام الإيرادات النفطية استخداماً أمثلاً، أو في حالة أو في حال النكسات أين تنهار أسعار النفط، حيث تواجه الحكومات الصعوبات والعجزات المالية بحلول ظرفية لا دائمة، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية).^{xiv}

ثانياً. فك الارتباط مع الاقتصاد الريعي شرط مسبق لأي اقلاع اقتصادي:

لا يمكن للجزائر في المرحلة الراهنة أن تحقق اقلاعا اقتصادياً في ظل استمرار تبعية الاقتصاد للريع النفطي، ولا أن تحقق تنمية حقيقية أو إصلاح سياسي ومؤسسي من دون الخروج بالاقتصاد الوطني من أحادية القطاع إلى التنويع الاقتصادي. وسيتحقق ذلك من خلال:

• العمل على تغيير الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والمتمثلة في الاعتماد شبه الكلي على إيرادات صادرات المحروقات، بما يحقق تجاوز الاعتماد على قطاع المحروقات (النفط، الغاز)، والاتجاه نحو استغلال موارد الطاقة المتجددة، لضمان أمنها الاقتصادي وتمويل صيرورة عملية التنمية، خاصة مع توفر الجزائر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية، ومن احتياطي ضخم من اليورانيوم؛

• الاتجاه نحو تبني استراتيجية تنموية تمس: ^{xv}

قطاع الفلاحة وذلك بإتباع نمط جديد مهيكّل أساسا حول الاستثمار الخاص كمحرك جديد للنمو الفلاحي، لاسيما في إطار الشراكة العمومية والشراكة الخاصة، ودعم الشعب الفلاحي الاستراتيجية كالحبوب و الحليب و الأعلاف و اللحوم؛ وقطاع السياحة باعتبار أن الاستثمار في قطاع السياحة يشكل فرصة كبرى للريح الذي يسعى إليه كل مستثمر، خاصة مع ما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياسية هائلة من شأن استغلالها بالطريقة المناسبة أن يجعل منها قطبا سياحيا عالميا بامتياز.

ثالثا. نحو تفعيل الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يتطلب تفعيل الإصلاحات الاقتصادية قصد الوصول إلى فعالية اقتصادية أكبر العمل على أكثر من جبهة: ^{xvi}

- وضع منظومة قانونية متزنة وردعية تساير التحولات الاقتصادية التي تشهدها الدولة؛
- تفعيل الاستثمار باعتباره المحرك الأساسي للتنمية؛
- محاربة الفساد بمختلف أشكاله؛
- التخلص من روح الاتكال على الربيع النفطي بالتوجه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة؛
- الاستثمار في العنصر البشري من خلال تأهيل الموارد البشرية عبر التكوين والتعليم.

المحور الرابع: الإصلاح في الجزائر... واقع يحتاج إلى تفعيل:

تؤكد الكثير من الأدبيات على العلاقة التلازمية بين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاداري؛ فلا يمكن أبدا أن نفصل بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والإدارية عند الحديث عن عملية الإصلاح؛ فالدولة تسعى دائما بوسائل سياسية لتحقيق أهداف اقتصادية، وفي المقابل تعمل بمزايا اقتصادية على تحقيق العديد من الأهداف السياسية. ولا يتحقق ذلك إلا في وجود جهاز إداري فعال.

وإذا كانت أهمية الإصلاح الاقتصادي تكمن في بناء اقتصاد ليبرالي من شأنه أن يؤدي إلى تحرير المجال السياسي، وتحقيق متطلبات التنمية التي توفر للفرد/ المواطن الحافز الأخلاقي والمادي الذي يدفعه للمشاركة في عملية التغيير^{xvii}، فإن إصلاح الإدارة باعتبارها عصب النظام السياسي وأداته الأساسية لتنفيذ البرامج والسياسات العمومية، يعتبر واحدا من الأولويات الأساسية للوصول إلى أسلوب إداري يرقى إلى معايير الدولة الحديثة. وكل ذلك يتوقف على مدى كفاءة النظام السياسي في الدولة، ومدى تجاوب أفراد المجتمع مع عملية الإصلاح.

وإذا كانت الجزائر قد دخلت في عملية اصلاح منذ سنة 1989 شملت الجانب السياسي كما الاقتصادي والاداري، فإن السؤال الذي يجب أن نطرحه هنا يتعلق بما حققته الإجراءات الإصلاحية على المستوى السياسي أو الإداري أو الاقتصادي، من تقييم للوضع القائم وتغييره نحو الأحسن، وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة والتنمية بما يعود بالنفع على الصالح العام كما تحدده أهداف الإصلاح.

ورغم ما يؤكد المتابعون لعملية الإصلاح في الجزائر من نجاحها في انفتاح النظام على المستوى السياسي، وتحقيق نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، والتوجه نحو اعتماد الإدارة الإلكترونية كآلية لتحديث الإدارة العمومية وتجاوز سلبيات النظم الادارية التقليدية، وتحقيق النجاعة والجودة في تقديم الخدمات، إلا أن الوصول بها إلى تحقيق الغاية الأولى من الإصلاح متمثلة في السعي نحو تثبيت المصالح عامة ودرء المفسد عامة بما يعود بالنفع على المجتمع، إنما يتطلب العمل على:

1- سنّ إصلاحات سياسية ركيزتها إرساء حكم جيد يقوم على مجموعة من الخصائص أهمها الشفافية والمساءلة وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، واقتصادية تستهدف توسع اقتصادي مستدام وعادل والتخلص من الاتكال على الربيع النفطي والاطمئنان لديمومة مداخله، والتوجه نحو الاقتصاد المنتج وتشجيع الاستثمار.

2- تقريب الحكومة سياسيا وإداريا من المواطن، عبر اعتماد نظام اللامركزية، ما يمنح فرصة للمواطنين والجماعات المحلية من المشاركة مباشرة في إدارة الحكم وفي اتخاذ القرار. ومن ثم تزيد مسؤولية هؤلاء المواطنين في مراقبة ومحاسبة مسؤوليهم.

3- الخروج من فخ المصيدة الاجتماعية بمحاربة الفساد بمختلف أشكاله والذي يعرف "انتشارا واسعا في مختلف القطاعات، إلى الدرجة التي أصبح معها الفساد أمرا مستساغا وطبيعيا، بل ويعجز الأفراد عن تصور أنه بإمكانهم تسيير شؤونهم الحياتية دون تعاطي بعض مظاهر الفساد".^{xviii}

4- ولأن نجاح أي اصلاح بمختلف مجالاته لا يتوقف على الاصلاحات البنوية/ المؤسسات والهيكل، أو مجرد تفعيل القوانين والتشريعات من دون اصلاح السلوكيات، فإن الأمر يتطلب أن يسبقه بإرهاصات ثقافية، تسهم في خلق بيئة حاضنة للتغيير، وتعمل على تمهيد الطريق للإصلاح السياسي والاداري وحتى الاقتصادي، وزرع وترسيخ قيما نوعية تحكم سلوك الفاعلين في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، وحتى الاقتصادية؛

5- ولأن نجاح الاصلاح السياسي والاداري والاقتصادي تتطلب تظافر جهود جميع الفاعلين حكومة ومواطنين، فإن الأمر يتطلب أيضا بعث سلوكيات سياسية وإدارية جديدة قائمة على الفعالية والمساءلة والشفافية، والقضاء على ثقافة مقاومة التغيير.

قائمة المراجع :

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]